أثر الجهاز المصرفي العراقي في النمو الاقتصادي ومتطلبات معامل الاستقرار النقدي للمدة (٢٠٠٠_٢٠١٢)

م. م ازهار عبد صبار

هيئة التعليم التقني/المعهد التقني /كربلاء/قسم المحاسبه

المستخلص

يهدف البحث الى اظهار اهمية الجهاز المصرفي تحت ادارة البنك المركزي العراقي بوصفة القناة الرئيسة التي يستطيع من خلالها تنفيذ سياسة النقدية بما يحقق أهدافه النقدية ولهذا تحتل السياسة النقدية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية في الفكر الاقتصادي ولا سيما مع تطبيق الكثير من البلدان لبرامج الإصلاح المدعومة من المؤسسات المالية الدولية، وما يرافق ذلك من تحول لاقتصاديات السوق. والعراق شأنه شأن العديد من البلدان النامية، عانى من جملة من الاختلالات الاقتصادية أدت إلى فقدانه عوامل الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم غياب البيئة الملائمة للنمو من هنا تبرز أهمية البحث، الذي يهدف من خلاله إلى إلقاء الضوء على دور الجهاز المصرفي العراقي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتقييم فاعليته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخفض معامل الاستقرار النقدي (الضغوط التضخمية) ولتحقيق أهداف البحث، فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة ، حيث خصص المبحث الاول لمنهجية البحث والثاني تضمن الإطار النظري للبحث، أما المبحث الثالث، فقد اهتم بقياس وتقدير اثر الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي ومدى مساهمة الجهاز المصرفي في خلق النقود ومساهمته في وسائل الدفع وما ينشأ عنها من ضغوط تضخمية.

Abstruct

The Objective of search to show the importance of the banking system the management below prescription channel main through which the implementation of monetary policy to achieve the objectives of monetary and this occupies monetary policy is an important place among the economic policies in the economic thought , particularly with the application of a lot of countries to reform programs supported by the international Finance institutions , and the associated shift to market economies . The Iraq, like many developing countries, has suffered from a number, of economic imbalances led to the loss factors of economic stability , and then the absence of an appropriate environment for growth from here highlight the importance of research , which aims through it to shed light on the role of the Iraqi banking system in improving rates of economics growth and evaluation of its effectiveness in achieving economic stability and reduce the coefficient of

monetary stability (inflationary pressures) to achieve the objectives of the research , it has been the division of research into three sections , as well as the introduction, which was allocated first section of the research methodology and the second involved the theoretical framework for the search , and the third section , the care measure and assess the impact of bank credit to the private sector in economic growth and the contribution of the banking system to create money and contribution to the payment methods and as beginning to about inflationary pressures.

أولا: المقدمة

يعد الجهاز المصرفي واحداً من الأدوات الرئيسة لعملية النمو الاقتصادي ؛ نظرا إلى دوره الرئيسي في تمويل المشروعات الإنتاجية، حيث تمارس السوق المصرفية دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني وبسب الدور المهم الذي تلعبه كحلقة وصل بين المستثمرين والمدخرين حيث يساهم الجهاز المصرفي على نقل الأموال من الأشخاص الذين يملكونها ولا تتوفر لديهم فرص استثمارها إلى الأشخاص الذين يحتاجونها وتتوفر لديهم فرص استثمارها، و بالتالي رفع مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي وتخفيف ومعالجة المشكلات الاقتصادية .والعديد من الدراسات التي تناولت موضع الجهاز المصرفي اكدت على ان المصارف تلعب دور مهم في التأثير على معدل النمو الاقتصادي من خلال عملية خلق الودائع (النقود) والتي تعتمد على ارصدة المصرف والتي تقسم الى ارصدة قانونية يفرضها البنك المركزي والارصدة الفائضة التي لها هدفان الاول يستخدمها المصرف في مواجهة السحب أو تامين مركزه المالي والثاني بتوظيف الارصدة المتبقية في قروض واستثمارات مختلفة. ولتحقيق اهداف البحث تم تقسم البحث الى ثلاث مباحث وقد تضمن المبحث الاول منهجية البحث وتناول المبحث الثاني الجهاز المصرفي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي واشتمل المبحث الثالث على الجانب التطبيقي حيث اشتمل على صياغة وتوصيف النموذج القياسي وقياس وتقدير اثر الجهاز المصرفي في مؤشرات النمو الاقتصادي. وعلاقة الجهاز المصرفي بمتطلبات الاستقرار النقدي بما يساهم في تحقيق الاستقرار النقدي. وأخيرا ختم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات، وثبتت المصادر العربية والأجنبية.

المبحث الاول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

تدور مشكلة البحث حول الاداء المتواضع لدور الجهاز المصرفي العراقي في تحقيق النمو الاقتصادي على الرغم من زيادة حجم وسائل الدفع التي يخلقها الجهاز المصرفي وتمثل درجة سيولة المجتمع الاقتصادي والتي تفوق الزيادة في حجم الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا يدل على وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد ناجمة عن زيادة حجم وسائل الدفع عن كمية الناتج المحلي الاجمالي في فترة معينه ، اي وجود تدفق نقدي لا يقابله تدفق مادي ويطلق علية بمعامل الاستقرار النقدي.

ثانياً : فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان مؤشر الجهاز المصرفي المتمثل بالائتمان الممنوح للقطاع الخاص اثر في مؤشرات النمو الاقتصادي إلا أن درجة التأثير تتباين بين مؤشرات النمو (الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط الدخل الحقيقي للفرد).الى ان هذا التأثير يترتب علية ضغوط تضخمية من خلال دور الجهاز المصرفي في زيادة وسائل الدفع بما لا يتلائم وحجم الانتاج المحلي الاجمالي العراقي او مستوى النشاط الاقتصادي في البلد)

ثالثاً: أهمية البحث

تتجلى اهمية البحث بان الجهاز المصرفي متمثلة بالبنك المركزي والمصارف التجارية والمصارف المتخصصة هي مؤسسات مالية محفزة للنمو الاقتصادي وتظهر علاقة الجهاز المصرفي بالنمو الاقتصادي من خلال مستوى النشاط الاقتصادي وعلاقته بالنقود او السيولة في المجتمع والتي تمثل المحور الاساسي الذي تدور حوله السياسة النقدية التي يستطيع بواسطتها البنك المركزي السيطرة او التحكم بكمية النقود في الاقتصاد الوطني وبالتالي على مستوي الانفاق الكلي فاذا زادت كمية النقود في التداول شجعت على زيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالي زيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق النمو الاقتصادي. ولذلك هذه السياسة النقدية لا يمكن ان تؤدي دورها بشكل صحيح في الاقتصاد الا من خلال جهاز مصرفي متطور.

رابعاً: أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف منها :

١.تقييم دور الجهاز المصرفي العراقي من خلال دراسة اهم مؤشراته المعبرة عنة .

٢.تحديد مدى درجة الارتباط والعلاقة بين الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص ومؤشرات النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي ، متوسط الدخل الحقيقي للفرد) .

٣.قياس الضغوط التضخمية في العراق من خلال معامل الاستقرار النقدي والذي يمثل الفرق بين الزيادة في حجم وسائل الدفع بمقدار الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي في العراق.

خامساً: الاسلوب البحثي:

تم استخدام الاسلوب الوصفي والكمي في تحليل العلاقة بين المتغيرات المستخدمة بالبحث باعتماد برنامج MINITAB وقياسها ببعض المؤشرات الاحصائية (الوصفية والتحليلية) المتوفرة بالبرنامج الاحصائي و هي:

١ : معامل الارتباط البسيط(Simple Correlation Coefficient) : تم استخدامه لتحديد العلاقة بين المتغير المستقل و المتغيرات التابعة.

أ)الانحدار البسيط(Simple Regression) : استعمل في قياس التأثير المعنوي للمتغير المستقل في المتغيرات المعتمدة.

ب)معامل التحديد (R2): يوضح نسبة التغيرات في المتغير المعتمد، والتي من الممكن تفسيرها بواسطة المتغير المستقل.

ج)اختبارF Test) F): استعمل هذا الاختبار لمعرفة هل هناك تأثيراً للمتغير المستقل على المتغيرات المعتمد، فإذا كانت (F) المحسوبة أكبر من (F) الجدولية، يعني ان هناك تأثير معنوي.

المبحث الثاني : الاطار النظري للبحث

أولاً: التطور التاريخي للجهاز المصرفي في العراق

شهد العراق تحولات كثيرة ومراحل عديدة في القطاع المصرفي بحيث يمكن إدراجها على المراحل الآتية:(عبد النبي:٢٠٠٨ ، ٢٦-٢٧)

المرحلة الأولى من ١٨٩٠م – ١٩٣٥م

كانت العلامة البارزة هي تأسيس أول فرع لمصرف أجنبي يعمل في العراق وتأسيس فروع أخرى لمصارف أجنبية هدفها الأساس الحصول على الربح لتمويل النشاطات التجارية الخاصة بتلك الدول ومعظمها كانت عثمانية ثم إنجليزية وتميزت بسيطرتها المصارف الأجنبية على النشاط الاقتصادي في العراق وكان هدفها تحقيق الربحية السريعة التي تخدم بلادها .

المرحلة الثانية من ١٩٣٥م –١٩٤١م

كانت بداية ظهور الصيرفة الوطنية في العراق و أول مصرف كان (المصرف الزراعي ، الصناعي العراقي الحكومي) .

المرحلة الثالثة من ١٩٤١م –١٩٦٤م

بدأت المرحلة بتأسيس أول مصرف تجاري عراقي وهو مصرف الرافدين .وتتميز هذه المرحلة بتنامي نشاط الصيرفة في العراق، ففيها ازداد نشاط تأسيس المصارف سواء الحكومية أو الخاصة وكذلك زيادة العديد من المصارف المختلفة ففي هذه المدة تم تأسيس المصرف العقاري (١٩٤٨م) و الرهون (١٩٥١م) والتعاوني (١٩٥٤م) فضلاً عن تأسيس عدد من المصرف الأهلية مثل الاعتماد وبغداد والبنك التجاري والرشيد،إضافة أنه في هذه المرحلة بدأ ظهور نشاط الصيرفة المركزية في العراق بتأسيس (المصرف الوطني العراقي ١٩٤٧) وفي سنة (١٩٥٦م) سمي البنك المركزي العراقي وكان مصرف الرافدين يمارس نشاط الصيرفة المركزية سابقاً.

المرحلة الرابعة من ١٩٦٤م –١٩٨٨م

العلامة البارزة في هذه المرحلة هي صدور قانون تأميم المصارف بموجب القانون رقم(١٠٠) لسنة (١٩٦٤م) وخلال هذه المرحلة كان التطور واضحاً لحدوث تغيرات في طبيعة الجهاز المصرفي وحدوث اندماجات وتقليص الجهاز المصرفي بشكل كبير وأصبحت أربعة مجاميع رئيسة وهي:(مجموعة بنك بغداد والاعتماد والبنك العراقي والمصرف التجاري) وقد تم دمج مصرف الرشيد مع مصرف الرافدين وفي السبعينيات تم دمج مصارف بغداد والاعتماد والتجاري وشكل بما يعرف بالمصرف التجاري العراقي وفي عام (١٩٧٤م) تم دمج المصرف التجاري العراقي مع الرافدين .

المرحلة الخامسة من ١٩٨٨م – ١٩٩٦م

شهدت هذه المرحلة تطوراً واضحاً لوجود نوع من الانفتاح والتوسع في الجهاز المصرفي في إيجاد العديد من المؤسسات المصرفية الأهلية والحكومية .والعلامة البارزة كانت التعددية في العمل المصرفي فقد تم تأسيس مصرف الرشيد في سنة (١٩٨٨م) بموجب قانون (٥٢).في هذه المرحلة تم صدور القانون رقم (١٢) وتعديل قانون البنك المركزي العراقي الذي أجاز للبنك المركزي السماح لجهات خاصة بتأسيس.

ثانياً: ماهية النمو الاقتصادي :

يعد النمو الاقتصادي بانه مؤشر ليس من السهل تعريفه تعريفا شاملا. حيث استخدم اكثر من مفهوم واحد للدلالة على ظاهرة النمو الاقتصادي Economic Growth وكان المفهوم الاشمل للنمو الاقتصادي في الادب الاقتصادي هو تحقق زيادة في الناتج المحلي الاجمالي او الدخل القومي خلال مدة زمنية او فترات متعاقبة وما رافقها من تغيرات كمية ونوعية تتضمن التغيرات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية المصرفية ونمو الوعي الاستثماري لدى الجمهور والتي من شئنها ان تدعم قدرة المجتمع على تحقيق تزايد في مستوى انتاجهم المحلي الاجمالي في الاجل الطويل(القطيفي: ١٩٩٩, ٧) وقد عرفه (Hubbard: 2008, 480) بانه الزيادة الناتجة في الكمية المتحققة من انتاج السلع والخدمات ويقاس النمو الاقتصادي بالزيادة في الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالناتج المحلي في سنوات سابقة. ويعرف النمو الاقتصادي بانة الزيادة في الاجل الطويلة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي(Michel: 2008 ,455). وعرفة الاقتصادي بيرو بان النمو الاقتصادي هو ارتفاع في مؤشر من مؤشرات الحجم للامة مثل زيادة في احد المتغيرات الاقتصادية كالناتج المحلي الاجمالي او متوسط دخل الفرد خلال عقد واحد او عدة عقود (بيرو :١٩٨٣, ٤). وعلى ضوء هذه التعاريف يمكن قياس النمو الاقتصادي من خلال مؤشرين رئيسين هما:

١- الناتج المحلي الاجمالي Gross National Product

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال سنة مقيمة بأسعار نفس السنة (علي والعيسى: ٢٠٠٣ ، ٢٦٥) ويقاس النمو من خلال مقارنة الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي مع الناتج المحلي في سنوات سابقة ويقدر الناتج المحلي الاجمالي بالقيمة الحقيقة وذلك لاستبعاد اثر التضخم في الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي. فزيادة الناتج المحلي الاجمالي يعني ان الاقتصاد ينمو وبالعكس(الحسناوي :٢٠٠٥، ٩٣).

٢ – متوسط الدخل الحقيقي للفرد Percapital Income

يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلد مقدار ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات أنتجها المجتمع خلال مدة معينة غالبا ما تكون سنة واحدة ويعكس هذا المؤشر النمو الاقتصادي (Kolvu: 2002, 4) ويقاس النمو الاقتصادي وفق هذا المؤشر بمقدار ما يتحقق من زيادة حقيقية مستمرة في متوسط دخل الفرد .فقد يزداد الناتج القومي دون إن يرتفع متوسط دخل الفرد في حالة تجاوز معدل الزيادة في السكان معدل الزيادة في الناتج القومي، مما يؤدي إلى انخفاض معدل دخل الفرد أو حين يتساوى معدل الزيادة في السكان مع معدل الزيادة في الناتج القومي فيبقى بذلك معدل دخل الفرد ثابتا(الحسناوي: ٢٠٠٥، ٩٣) .

ثالثاً: معامل الاستقرار النقدي .

يطلق على مؤشر معامل الاستقرار النقدي بانه التغيرات السنوية لوسائل الدفع مع التغيرات السنوية للناتج المحلي الاجمالي الذي يعتبر دالة للنشاط الاقتصادي . حيث ان كمية وسائل الدفع تمثل درجة السيولة في المجتمع الاقتصادي . و يؤكد صندوق النقد الدولي عبر الموقف المسمى بالمنهج النقدي على ضرورة مقارنة الزيادة في حجم وسائل الدفع بمقدار الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي . فاذا كانت قيمة هذا المعامل مساوية للواحد فهذا يعني عدم وجود ضغوط تضخمية ولا انكماشية وان الاقتصاد مستقر ، اما زيادة قيمة هذا

المعامل عن الواحد او نقصانه عنه فيعني في الحالة الاولى على وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد ناجمة عن زيادة حجم وسائل الدفع عن كمية الناتج المحلي الاجمالي في فترة معينه ، اي وجود تدفق نقدي لا يقابله تدفق مادي (سلع وخدمات) بنفس النسبة . اما في الحالة الثانية فيعني وجود اتجاه انكماشي في الاقتصاد ناجم عن نقص في حجم وسائل الدفع. (قاسم:٢٠٠٨, ٩) أن مسؤولية البنك المركزي بالمساهمة في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي كمؤسسة اقتصادية نقدية لها مركزها المؤثر ضمن الاطار الشامل وهو الدولة. وذلك من خلال توجيه الائتمان المصرفي نحو الغايات التي تتفق مع الأهداف الحكومية في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وبما يخدم رغبات المجتمع من النواحي الاستهلاكية، مما يدعم دور البنك المركزي في تحقيق أهدافه، وتوجيه الاقتصاد نحو الأفضل. وعليه ان الزيادة في معامل الاستقرار النقدي يكون مصدرها تغيرات في عرض النقود وتأثيرها في سعر الفائدة، فزيادة عرض النقود سواء أكانت ناتجة من منطلق توفير موارد إضافية للقطاع المصرفي أم من أجل التوسع في منح التسهيلات الائتمانية أو من أجل الإيفاء بالالتزامات الحكومية تجاه سندات سبق وأن أصدرتها ستسبب في تخفيض الاحتياطي الإلزامي و البنوك التجارية على منح التسهيلات الائتمانية (السويدي :٢٠٠٢،٢٠٧) ويمكن ملاحظة تطور عرض النقد في العراق من خلال الجدول (١).

جدول (١) تطور عرض النقد في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٢)

السنة	صافي العملة في التداول (مليون دينار)	الودائع الجارية (مليون دينار)	عرض النقد بالمفهوم (الضيق)	نسبة العملة الى عرض النقد %	شبه النقد	عرض النقد بالمفهوم (الواسع) وسائل الدفع
2000	1474321	253685	1728006	85.3	495512.4	2223518.4
2001	1782691	376398	2159089	82.6	690509.1	2849598.1
2002	2563693	449908	3013601	85.1	813718.9	3827319.9
2003	4629794	1143807	5773601	80	1179819	6953420
2004	7162945	2985681	10148626	71	1349522	11498148
2005	9112837	2286288	11399125	80	3260225	14659350
2006	10,968,099	4,491,961	15,460,060	71	5590189	21050249
2007	14,231,700	7,489,467	21,721,167	66	5198829	26919996
2008	18,492,502	9,697,432	28,189,934	66	6671993	34861927
2009	21,775,679	15,524,351	37,300,030	58	8055259	45355289
2010	24,342,192	27,401,297	51,743,489	47	8545679	60289168
٢٠١١	٢٨،٢٩٦،٠١٦	٣٢،١٥٧،٤٤٤	٦٠،٤٥٣،٤٦٠	٤٦,٨	٩،٥٩٣،٣٥٦	70046816
٢٠١٢	٣٠،٥٩٤،٠٠٠	٣٣،١٦١،٠٠٠	٦٣،٧٥٥،٠٠٠	٤٨	١١،٧٣١،٠٠٠	75486000

المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة السنوية للسنوات (٢٠٠٠-٢٠١٢) .

رابعاً :علاقة الجهاز المصرفي بتطور النمو الاقتصادي

يعد الجهاز المصرفي المتمثل بالبنك المركزي والمصارف التجارية والمصارف المتخصصة مؤسسات مالية محفزة للنمو الاقتصادي وتظهر علاقة الجهاز المصرفي بالنمو الاقتصادي من خلال ازدهار الجهاز المصرفي إذ يمثل قناة بين القطاعات المختلفة في المجتمع أي ما بين المدخرين والمنتجين حيث تتحول المدخرات من خلالهما إلى استثمارات. حيث يقوم السوق المصرفي بإقراض الأموال إلى القطاعات المختلفة التي هي بحاجة إلى تلك الأموال لتمويل مشاريعها وكذلك يقوم بتقديم التسهيلات الائتمانية للمشاريع التي تكون بحاجة إلى سيولة مالية لإتمام استثمارها، وبذلك تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج وتحقيق الكفاءة الاقتصادية وبالتالي تحسين مستوى الرفاهية في المجتمع .ومما تقدم يتبن أن البلد التي لديها جهاز مصارف متطورة تستطيع تحقيق درجات نمو سريعة وهذا يظهر من خلال الارتباط بين زيادة السيولة المالية ومعدل النمو الاقتصادي السريع ومن هنا تعد المصارف مصدرا من مصادر التنبؤ بالنمو الاقتصادي.

خامساً : علاقة الجهاز المصرفي بمعامل الاستقرار النقدي (الضغط التضخمي)

تستطيع السلطة النقدية القيام بإجراءاتها المختلفة التي من شأنها أن تؤثر في مكونات السيولة الكلية للاقتصاد بهدف السيطرة والتأثير في سيولة السوق ، رغبة منها في الحفاظ على الاستقرار النقدي في الاقتصاد وتتحدد هذه العلاقات من خلال تأثير الجهاز المصرفي في حجم الائتمان الممنوح للوحدات الاقتصادية. وتظهر الأدلة العملية والنظرية، أن إتباع سياسة نقدية توسعية يؤدي إلى انخفاض كلفة الائتمان بفعل انخفاض سعر الفائدة، ومن ثم زيادة الطلب على الائتمان من خلال المصارف الأمر الذي يقود إلى انخفاض توجه الأفراد والمستثمرين نحو السوق المالية لطلب التمويل أي قيام المقترضين بإحلال مهمة الاقتراض من السوق المالية إلى المصارف التجارية(Stephen :2002: 386- 387)،
إذ يعمل البنك المركزي التأثير في المعروض النقدي ارتفاعاً وانخفاضاً وحسب متطلبات النشاط الاقتصادي وذلك من خلال ما يؤديه من مهمات تتعلق بالإصدار النقدي فضلاً عن دوره في مراقبة وتنظيم الجهاز المصرفي وخاصة المصارف التجارية التي تشارك البنك المركزي في التأثير في العرض النقدي من خلال دورها في خلق النقود المصرفية (نقود الودائع) وهكذا فإن البنك المركزي ومن خلال مسؤولياته المباشرة على عرض النقد فإنه يستطيع التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى مثل أسعار الفائدة والإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والدخل من خلال ما يمتلكه من وسائل وعناصر لها القدرة على التأثير في النشاط الاقتصادي (خليل : ٢٠٠٢ ، ٥٨٤) ولضمان استقرار القوة الشرائية للعملة وتنظيم وتخطيط الائتمان وتعجيل النمو الاقتصادي. ويهدف الجهاز المصرفي إلى التأثير في حجم القوة الشرائية للمجتمع نحو التوسع أو الانكماش من خلال تأثيره في عرض النقد، والهدف من زيادة القوة الشرائية للمجتمع هو تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة وزيادة مستوى الدخل ورفع معدلات النمو الاقتصادي وبالعكس انخفاض القوة الشرائية يعني الحد من التوسع في الطلب والاستثمار وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي (عبدالله :١٩٩٩، ٢١١).

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

اولاً: توصيف النموذج القياسي وصياغتة وتقديره

١: توصيف النموذج القياسي Specification of Econometric Model

تمت الاستعانة بأسلوب تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis). ومن المعروف ان نماذج الانحدار توضح طبيعة التاثير للمتغير المستقل على المتغير التابع ويتضمن النموذج القياسي نوعين من المتغيرات وفيما يأتي توضيح لهذه المتغيرات :

١- المتغير المستقل (Independent Variable)

X1: قروض الجهاز المصرفي المقدمة للقطاع الخاص.

٢- المتغير التابع (Dependent Variable)

سيتم استخدام متغيرين داخليين فقط للتعبير عن النمو الاقتصادي وعلى الشكل الاتي:

أ. الناتج المحلي الاجمالي ويرمز له :Y1

ب. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ويرمز له: Y2

٢ : صياغة النماذج القياسية :-

إذ تم الاعتماد على صيغتين هما:-

أ-الصيغة الخطية .(linear formation)

$$Yij = Bo + B1Xi + Ui$$

ui= المتغير العشوائي Random Variable Bo = الحد الثابت Constant

yij= تمثل المتغيرات التابعة للنموذج القياسي والمتمثلة بمؤشرات النمو الاقتصادي حيث سيتم التركيز على متغيرات فقط وكالاتي :

(i= 1,2) (j= 1,2,3.....13)

أما (xij) = تمثل المتغير المستقل للنموذج والمتمثل بالائتمان الممنوح للقطاع الخاص

(i= 1) (j=1,2,3.....13)

٢- الصيغة اللوغاريتمية (logarithmic Formation)

و قد تم أعتماد المعادلة الأتية لتقدير العلاقة اللاخطية :-

$$Lnyi = Lna + aLnxi + u$$

ويمكن اعادة صياغة المعادلة كما يلي.

$$Yij = A * Xi^{\alpha} * u$$

إذ إن : α

تعبر عن الميول الحدية اي استجابة المتغير المعتمد (Y1,Y2) إلى التغيرات الحاصلة في (X1) وبما إن هذه الصيغة لا يمكن إن نقدرها بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)لأنها غير خطية؛ لذا يستلزم تحويلها إلى الصيغة الخطية وباستخدام التحويل اللوغارتمي المزدوج (Double Log) للحصول على أفضل تقديرات خطية غير متحيزة (Blue) .

٣: تقدير واختبار النموذج القياسي:

تم تقدير النماذج القياسية باستخدام البرنامج الاحصائي (MINITAB) وطريقة المربعات الصغرى (OLS) للحصول على افضل تقديرات خطية غير متحيزة (BLUE) ولتقويم صلاحيته النموذج تم اعتماد المعايير الاحصائية المتمثلة باختبار (T , F,D.W) عند مستوى معنوية (٥%) فضلا عن معامل التحديد. R2 الذي يوضح نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في المتغير المعتمد .

ثانياً: قياس وتقدير أثر الجهاز المصرفي في النمو الاقتصادي.

جدول(٢)الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والناتج المحلي الاجمالي ومتوسط دخل الفرد الحقيقي

السنوات	الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص (مليون دينار)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار)	متوسط الدخل الحقيقي للفرد (مليون دينار)
٢٠٠٠	١،٥٩٤٢,٧٠	٢٣٣٢٨	٠,٩١
٢٠٠١	٢،٠١٠٣,٤١	٢٥٦٨٩	٠,٩٩
٢٠٠٢	٣،١٢٢٥٧,٧	٤٠٣٤٤,٩	١,٥٣
٢٠٠٣	٣،٩٦٤١٧,١	٢٦٩٩٠,٤	١,٣٧
٢٠٠٤	٥،٥٢٩٨٧	٤١٦٠٧,٨	١,٥٥
٢٠٠٥	٩،٥٠٢٨٧	٤٣٤٣٨,٨	٢,٢
٢٠٠٦	١،٨٨١٠١٤	٤٧٨٥١,٤	٣,٣
٢٠٠٧	٢،٣٨٧٤٣٣	٤٨٥١٠,٦	٤,٣
٢٠٠٨	٣،٩١٧٨٣٠١	٥١٧١٧	٥,١
٢٠٠٩	٤،٦٤٦١٦٧	٥٦٥٢٧	٤,١
٢٠١٠	٥،٦٧٠،٢٦٧	٦٠٦٣٣	٤,٩
٢٠١١	٧،٦٠١،٠٢٨	٦٢٨٩٦,٩	٦,٤
٢٠١٢	١٩،٩٠٧٥٩٠	٦٤٢١٩,٢	٦,٧

المصدر: ١- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة السنوية للسنوات (٢٠٠٠- ٢٠١٢) .

بعد تحليل البيانات الخاصة بالائتمان المصرفي ومؤشرات النمو الاقتصادي كما في الملحق (١) وبعد ادخال البيانات على الحاسوب الالي تم تحويلها الى الصيغة الخطية باستخدام التحويل اللوغارتمي للحصول على الصيغ الخطية التي اعتمدت التحليل القياسي وذلك من خلال الاستناد الى المعايير الإحصائية والقياسية وعلى النحو الاتية.

النموذج الاول: تقدير وتحليل أثر الائتمان المصرف في الناتج المحلي الاجمالي (y1)

أفرز تحليل النموذج القياسي الأول بوصفه أفضل نموذج حيث استخدمت اكثر من صيغة في تقدير العلاقة بين الائتمان المصرفي والنمو الاقتصادي وكانت الصيغة اللوغارتمية لاجتيازها الاختبارات الاحصائية القيمة وكمايلي إذ يتضح من هذا النموذج ان المتغير المستقل يؤثر في المتغير التابع، إستناداً الى المعايير الأتية

المعيار الاحصائي:

جدول(٢) نتائج تقدير العلاقة بين الائتمان المصرفي ومؤشرات النمو الاقتصادي

	Model النموذج	t المحتسبة	t الجدولية	R^2	R	F المحتسبة	F الجدولية	D.W
1-	$LNY_1 = 1.91. + 1.94 LN.X1$	٢,٢٤	١,٧٩	٣٨,٤	٦٥	٥,٣٧	٤,٧٤	١,٩٧
2-	$LNY2 = 36.9 + 1.59.LNX1$	٢,٣١٩	١,٧٩	٣٢,١	٥٦	٥,٠٣٨	٤,٧٤	١,٥٩

المصدر: مخرجات الحاسبة الالكترونية وبالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي(MINITAB)

تشير المعايير الأحصائية الواردة في الجدول (٢) إن النموذج المقدر قد اجتاز الأختبارات الأحصائية بنجاح، عندما تجاوزت قيم (t, F) المحتسبة الى القيمة الجدولية لهما عند مستوى معنوية (٠,٠٥ و ١٤) و (٠,٠٥ و ١٢,١٣) على التوالي مما يؤكد المعنوية الكاملة للمتغير المستقل (X1) (الائتمان المصرفي)، كذلك معنوية النموذج المقدر ككل في حين أن معامل التحديد (R2) قد بلغت (٠,٣٨٤) مما يعني أن (X1) استطاع تفسير ما نسبته (٣٨,٤%) من العوامل المؤثرة في الناتج المحلي الاجمالي (y1)، في حين أن حوالي (٦٧,٦%) من التغيرات الحاصلة في (y1) تعود الى عوامل اخرى تدخل ضمن متغير الخطأ العشوائي.

١- المعيار القياسي:

ويشير اختبار دوربن واتسون (D.W / Durbin – Watson) الى خلو النموذج المقدر من مشكلة الأرتباط الذاتي عند مستوى معنوية (٠,٠٥) إذ بلغت قيمة (D.W) المحتسبة (١,٩٧) وهي أكبر من الحدين الأدنى (dl=1.08) والأعلى (du=1.36) وفي الوقت نفسه أقل من قيمة (٤-du) البالغة (٢,٦٤)، إذ أن:

$$du < D.W < 4 - du$$

$$١,٣٦ < ١,٩٧ < ٢,٦٤$$

٣-المعيار الأقتصادي:

أما فيما يتعلق بالتحليل الأقتصادي، فتشير نتائج التقدير الى أثر الائتمان المصرفي الى وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل والناتج المحلي الاجمالي إذ تشير معلمة المتغير المستقل (X١) مرونة مؤشر النمو الاقتصادي (Y1) بالنسبة الى متغير (X1)، فتغير الائتمان المصرفي بنسبة (١%) يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (١٩,٤%) وبالاتجاه نفسه مما يعني مرونة الناتج المحلي الاجمالي للتغيرات الحاصلة في الائتمان المصرفي وهذا يتفق مع المنطق الأقتصادي ،. حيث يقوم السوق المصرفي المتمثل

بالجهاز المصرفي بإقراض الأموال إلى القطاعات المختلفة التي هي بحاجة إلى تلك الأموال لتمويل مشاريعها إذ يمثل قناة بين القطاعات المختلفة في المجتمع أي ما بين المدخرين والمنتجين حيث تتحول المدخرات من خلالهما إلى استثمارات ويهدف الجهاز المصرفي إلى التأثير في حجم القوة الشرائية للمجتمع نحو التوسع أو الانكماش من خلال تأثيره في عرض النقد، والهدف من زيادة القوة الشرائية للمجتمع هو تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة ورفع معدلات النمو الاقتصاد.

النموذج الثاني: تقدير وتحليل أثر الائتمان المصرف في متوسط دخل الفرد (y2).

١ – المعيار الاحصائي :

يشير النموذج الثاني الى العلاقة بين الائتمان المصرفي ومتوسط دخل الفرد (y2) أذ تظهر نتائج النموذج القياسي ان المتغير (x1) يؤثر في المتغير التابع كما في الجدول (٢)إذ تدل نتائج الاختبارات الإحصائية الى نجاح النموذج القياسي في تمثيل العلاقة بين X1 وY2 حيث بلغ (R2) مايقارب(٠,٣٢١) وهي مقدار التغيرات في المتغير التابع التي تعود الى التغيرفي الائتمان المصرفي. كما تشير الاختبارات الإحصائية الى معنوية المعلمة المقدرة وقبولها عند تجاوز قيمة t المحتسبة القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (٥%) كذلك يظهر أختبار f معنوية المعادلة عند تجاوز قيمة f المحتسبة القيمة الجدولية.

٢ – المعيار القياسي:

حيث يظهر اختبار دوربن واتسون (D.W / Durbin – Watson) إلى خلو النموذج المقدر من مشكلة الأرتباط الذاتي عند مستوى معنوية (٠,٠٥) إذ بلغت قيمة (D.W) المحتسبة (١,٥٩) وهي أكبر من من الحدين الأدنى (dl=1.08) والأعلى (du=1.36) وفي الوقت نفسه أقل من قيمة (٤–du) والبالغة (٢,٦٤).

٣ – المعيار الاقتصادي:

أما فيما يتعلق بالتحليل الاقتصادي، إذ تظهر نتائج التقدير إلى وجود علاقة ايجابية بين المتغير المستقل وبين التغير في متوسط دخل الفرد إذ تعكس معلمة المتغير المستقل (X١) إلى ان تغير الائتمان المصرفي بنسبة (١%) يؤدي إلى تغيير متوسط دخل الفرد بنسبة (١,٥٩%) وبالاتجاه نفسه وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية. اذ ان قدرة المصارف على خلق النقود لها تاثير مباشر على كمية وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد وبالتالي على مستوى الفعاليات الاقتصادية ككل لانها تمثل اضافة الى كمية النقود الموجودة داخل الاقتصاد وزيادة القوة الشرائية للمجتمع هو تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة وزيادة مستوى الدخل ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

ثالثا: دور الجهاز المصرفي في خلق معامل الاستقرار النقدي (الضغوط التضخمية).

يمكن تحليل دور الجهاز المصرفي في الاستقرار النقدي من خلال مساهمة الجهاز المصرفي في حجم وكمية وسائل الدفع داخل الاقتصاد وبالتالي على مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي وكما في الجدول الاتي:

الجدول (٣)معامل الاستقرار النقدي في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٢)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لسنة (١٩٨٨)	وسائل الدفع	التغير في الناتج الاجمالي	التغير السنوي في وسائل الدفع	معامل الاستقرار النقدي
٢٠٠٠	٢٣٣٢٨	٢٢٢٣٥١٨,٤	٨,٢	١٩,٢٠	٢,٣٤
٢٠٠١	٢٥٦٨٩	٢٨٤٩٥٩٨,١	١٠,١	٢٨,١٥	٢,٧٨
٢٠٠٢	٤٠٣٤٤,٩	٣٨٢٧٣١٩,٩	٥٧,١	٣٤,٣١	٠,٦٠
٢٠٠٣	٢٦٩٩٠,٤	٦٩٥٣٤٢٠	٣٣,١-	٨١,٦٧	٢,٤٦-
٢٠٠٤	٤١٦٠٧,٨	١١٤٩٨١٤٨	٥٤,٢	٦٥,٣٥	١,٢٠
٢٠٠٥	٤٣٤٣٨,٨	١٤٦٥٩٣٥٠	٤,٤	٢٧,٤٩	٦,٢٤
٢٠٠٦	٤٧٨٥١,٤	٢١٠٥٠٢٤٩	١٠,١	٤٣,٥٩	٤,٣١
٢٠٠٧	٤٨٥١٠,٦	٢٦٩١٩٩٩٦	١,٤	٢٧,٨٨	١٩,٩١
٢٠٠٨	٥١٧١٧	٣٤٨٦١٩٢٧	٦,٦	٢٩,٥٠	٤,٤٦
٢٠٠٩	٥٦٥٢٧	٤٥٣٥٥٢٨٩	٩,٣	٣٠,٠٩	٣,٢٣
٢٠١٠	٦٠٦٣٣	٦٠٢٨٩١٦٨	٧,٣	٣٢,٩٢	٤,٥٠
٢٠١١	٦٢٨٩٦,٩	٧٠٠٤٦٨١٦	٣,٧	١٦,٢	٤,٣
٢٠١٢	٦٩٣٤٢,٨	٧٦٤٨٦٠٠٠	١٠,٢	٩,١٩	٠,٩٠

المصدر/: ١- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة السنوية للسنوات (٢٠٠٠-٢٠١٢) .

٢ - وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات .

*تم استخراج معامل الاستقرار النقدي من خلال قسمة التغيرفي وسائل الدفع / التغير في الناتج المحلي الاجمالي

يلاحظ من خلال الجدول (٣) تذبذب قيمة معامل الاستقرار النقدي ، اذ بلغ في عام ٢٠٠٠ (٢,٣٤) في حين بلغ (-٢,٤٦) في عام ٢٠٠٣، ثم ارتفع الى اعلى مستوى له عام ٢٠٠٧ اذ بلغ (١٩,٩١)، وهذا يعود الى ان الزيادة في وسائل الدفع كانت اكبر قياسا بالناتج المحلي الاجمالي ، وكانت اقل قيمة لمعامل الاستقرار النقدي هي في عام ٢٠١٢ حيث بلغ (٠,٩٠) مقارنة بباقي السنوات حيث كانت قيمته في اكثر السنوات اكبر من الواحد مما يدل على وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد حسب هذا المعيار . أن مسؤولية الجهاز المصرفي وعلى رئسها البنك المركزي هو العمل على تحقيق الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي بما ينسجم والسياسات الاقتصادية العامة للبلد بوصف البنك المركزي هو على راس الهرم للجهاز المصرفي وان اي اختلال او عدم استقرار في النشاط الاقتصادي، يرجع بالأساس الى عدم التنسيق بين اهداف السياسة النقدية واهداف السياسة الاقتصادية العامة وخاصة ان الهدف الاساسي للبنك المركزي هو تحقيق الاستقرار في مستويات الاسعار وخاصة على المدى الطويل لان تحقيق هذا الهدف سيؤدي الى تحقيق استقرار في اسعار

الفائدة فضلا عن استقرار وتوازن اسعار الصرف وميزان المدفوعات وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي . ولذالك نلاحظ ان زيادة التوقعات التضخمية تدفع الجمهور الى اللجوء إلى العملات الاجنبية من أجل الحفاظ على ثرواتهم وعلى هذا الأساس نجد أتساع ظاهرة الدولرة والعزوف عن استخدام الدينار العراقي كمستودع للقيمة نتيجةً لزعزعة ثقة المواطن العراقي بالعملة المحلية بسبب ارتفاع معلات التضخم وانخفاض القوة الشرائية للدينار العراقي وفقدانه أهم مقومات استخدامه كوعاء ادخاري من قبل الجمهور ، هذه العوامل مجتمعةً تفرض حالة عدم الاستقرار في الطلب النقدي على الدينار العراقي مما يعني توجه الأفراد نحو الدولره بصورة متزايدة وتوليد مفاضلة بين الأحتفاظ بالدينار أو الدولار ، و أمام هذه المعطيات غير المرغوبة لجاء البنك المركزي العراقي الى أتخاذ اجراءات وتدابير لمعالجة التضخم وخفض معدلاته إلى نسب تخفف من الأثر السلبي الذي يتحمله الاقتصاد العراقي من خلال تطبيق سياسة نقدية متشددة منذ نهاية عام ٢٠٠٦ مرتكزة على سعر الفائدة وسعر الصرف كأدوات وسيطة ولتحقيق هذا الهدف يجب ان تتوفر لدية جهاز مصرفي متطور وكفوء واسواق مالية متقدمة ذات سيولة مالية كبيرة كمرتكزات اساسية لتطبق وسائلة النقدية بما يساهم في خفض معدل الاستقرار النقدي وبالتالي زيادة القوة الشرائية للدينار العراقي ورفع متوسط دخل الفرد وزيادة الطلب وبالتالي زيادة الانتاج بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات الخاصة بالجانب النظري.

١- تعكس مؤشرات الجهاز المصرفي في العراق طوال مدة البحث(٢٠٠٠ – ٢٠١٢) تطور حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بشكل متزايد وزيادة حجم الودائع الجارية خصوصا في المدة الاخيرة من البحث مقارنة في كمية العملة في وسائل الدفع .

٢- يلاحظ من خلال مؤشرات الجهاز المصرفي ان السياسة النقدية في العراق اتجهت نحو سياسة نقدية توسعية و خصوصاً بعد ان تبنى العراق برامج الاصلاح الاقتصادي.

٣- يتبن ان الاستثمارات المصرفية هي نتيجة او مؤشر للنمو الاقتصادي لان التطور الاقتصادي بمرور الزمن يتطلب استحداث مؤسسات مالية دائمة له من اجل مواكبة مستلزمات النمو فى الاقتصاد وبما ان الجهاز المصرفي يعد من اهم مستلزمات التطور الاقتصادي لذا فهى نتيجة وواقع ظهرت مع التطور والنمو الاقتصادي للبلدان المتطورة مع الزمن.

ثانيا: الاستنتاجات الخاصة بالجانب التطبيقي

١- أظهرت نتائج التقدير والاختبارات للنموذج القياسي اثر الأئتمان المصرفي في مؤشرات النمو الاقتصادي اذ ان النموذج الخطي اللوغارتيمي المزدوج (Double Log Model) كان أفضل النماذج للتقدير كونه تجاوز الاختبارات الاحصائية والقياسية ثم توافقه مع الفروض النظرية والمنطق الاقتصادي.

٢- أظهر تحليل الارتباط ان هناك علاقة ارتباط موجبة بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الاجمالي ومتوسط الدخل الحقيقي للفرد ، وهذا يعني ان حدوث زيادة في الاستثمارات المصرفية تؤدي الى خلق نمو اقتصادي .

٣- أظهرت النتائج القياسية والإحصائية المختارة المعبرة عن الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص فاعليتها في التأثير على (GDP) حيث أن زيادة حجم الائتمان بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة (PI) بمقدار(١٩,٤) بنفس الاتجاه .

٤- يظهر النموذج القياسي أن زيادة حجم الائتمان المصرفي (X1) بنسبة (١%) يؤدي إلى زيادة (PCI) بمعامل مرونة للتغير (١,٥٩) بنفس الاتجاه.

٥- يظهر النموذج القياسي ان معامل التحديد R2 استطاع تفسير اثر الائتمان المصرفي في متوسط دخل الفرد حيث بلغ معامل التحديد (٣٢,١) مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي اذ بلغ معامل التحديد (٣٨,٤).

٦- يظهر معامل الاستقرار النقدي الى وجود ضغوط تضخمية في الاقتصاد العراقي تعود الى الزيادة في وسائل الدفع اكبر قياسا بالناتج المحلي الاجمالي .

التوصيات:

١: من اجل تحقيق نمو اقتصادي يجب تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والامني داخل البلد التي ترغب في تطوير امكاناتها المالية من خلال تهيئة جهاز مصرفي متطور وكفوء اذ يعد هذا من الضرورات لتشجيع الاستثمارات المحلية من خلال جذب المدخرات المحلية و تحفيز رؤوس الاموال الأجنبية على التدفق الى الداخل.

٢: العمل على تطوير الجهاز المصرفي من خلال تبني برامج الاصلاح الاقتصادي ووضع وتشريع القوانين التي شانها تحقق ضمان قانوني للمستثمرين المحليين والاجانب ومن ثم حماية رؤوس اموالهم، مما يخلق الثقة في النظام المصرفي العراقي ويرفع من كفاءتها.

٣: العمل على رسم اهداف واطر السياسة النقدية بما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتشجيع عمليات الاستثمار وبالتالي تحسين مستوى النشاط الاقتصادي بما يحقق النمو الاقتصادي وهذا يتطلب وجود جهاز مصرفي على رأسه مصرف مركزي يتمتع بمستويات عالية من القدرات الفنية وخاصة في مجال توفير السيولة. وذلك بتطوير الاسس التنظيمية والتشريعية والمؤسسية للجهاز المصرفي لكي تقوم بدورها كحلقة وصل بين المدخرين والمقترضين .

٤: يجب على البنك المركزي ان يعلن هدفه بشأن التضخم وان يتناسب نمو الكتلة النقدية مع معدل نمو الانتاج الحقيقي في الفترة الطويلة وبذلك يضمن استقرار الاسعار.

٥: ضرورة استحداث نظم مصرفية داعمة للعملية التنموية التي يستلزمها التطور الاقتصادي من اجل النهوض بواقع النشاط الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتوازنة مع كمية السيولة المحلية للمجتمع.

المصادر والمراجع:

اولا :المصادر العربية.

أ . الكتب العربية.

١. بيرو ،فرا نسوا : فلسفة لتنمية جديدة ، ترجمة علالي سيناصر ، المؤسسة العربية للدراسات ، اليونسكو : ١٩٨٣ .

٢. خليل، سامي : اقتصاديات النقود والبنوك ، دار النهضة العربية ، القاهرة: ٢٠٠٢.

٣. السويدي ، سيف سعيد: النقود والبنوك، الطبعة الثالثة، جامعة قطر، ٢٠٠٢.
٤. السيد علي ،عبد المنعم ، العيسى ،نزار سعد الدين : النقود والمصارف والأسواق المالية ، مكتبة حامد ، عمان ، ٢٠٠٣.
٥. عبد الله، عقيل جاسم :(النقود والمصارف) ، دار مجدلاوي للنشر، عمان : ١٩٩٩.
٦. القطيفي ،عبد العزيز: النمو الاقتصادي ، المكتبة الوطنية ، بغداد : ١٩٩٩.

ب _ الرسائل والاطاريح :

١- الحسناوي، إبراهيم رسول هاني عباس، اثر أسواق رأس المال في النمو الاقتصادي، (دراسة تحليلية في بلدان عربية مختارة)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة القادسية، ٢٠٠٥.
٢- عبد النبي ، نور صلاح : قياس تأثير أبعاد جودة الخدمة والرضا الوظيفي على التعامل مع زبائن المصرف /بحث تطبيقي مقارن بين المصارف الحكومية والأهلية في محافظة كربلاء : دبلوم العالي : جامعة بغداد : :٢٠٠٨ .
٣- قاسم ، مظهر محمد صالح : السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ، البنك المركزي العراقي ، بغداد : ٢٠٠٨ ،

ج- التقارير والنشرات:
١- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة السنوية للسنوات (٢٠٠٠-٢٠١٢) .
٢- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي/الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات

ثانيا: المصادر الأجنبية Foreign Reference

١- Stephen L. Slavin : economics , 6th edition MC Graw – Hill , Irwin , New York , 2002 .

2- Koiva , Tunli : Financial sector development Affect economic growth , Bank of Finland , 2002 .

3- R. Glenn Hubbard : Money the financial system , 6th edition , Columbia university , New York , 2008 .

4- Michael , Joyce & Jonathan . Rellen & steffen Sorensen : Measuring Monetary policy Expections from financial market Instruments , European center Bank,workpapaer 2008.